



## فائض جيد في الحساب الجاري لعام 2010

جاءت البيانات التفصيلية التي نشرت مؤخراً بشأن ميزان المدفوعات في المملكة للعام 2010 مختلفة عن تلك التي وردت في الميزانية، حيث انخفض التقدير الرسمي لفائض الحساب الجاري من 69,6 مليار دولار إلى 66,8 مليار دولار (أي ما يعادل 15,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل الارتفاع الكبير في قيمة الواردات. كذلك كشفت البيانات بعض الاتجاهات المهمة في التجارة وتدفق الاستثمارات وتطور الاقتصاد غير النفطي.

تم تعديل القيمة الإجمالية للصادرات عام 2010 إلى 251 مليار دولار مرتفعة بنسبة 31 بالمائة عن عام 2009 ولكنها تقل عن أعلى مستوياتها تاريخياً البالغة 313 مليار دولار والتي سجلتها عام 2008، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي يشكل نسبة 85-90 بالمائة من إجمالي إيرادات الصادرات. ولم تشمل تلك البيانات على تفاصيل الصادرات، إلا أن مصلحة الإحصاءات العامة كانت قد نشرت هذا الشهر معلومات منفصلة بشأن الصادرات غير النفطية خلال عام 2010 أفادت بأن إجمالي الصادرات غير النفطية كان قد بلغ 36 مليار دولار مرتفعاً عن مستويات عام 2009 التي جاءت في حدود 29 مليار دولار.

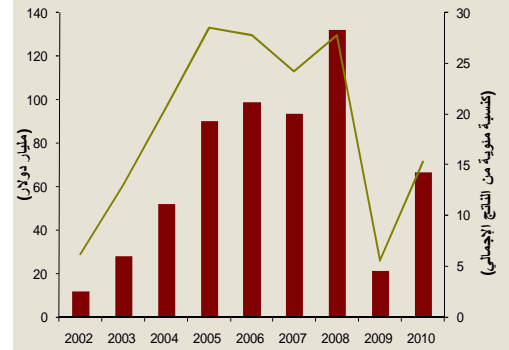
وقد تجاوزت قيمة صادرات المواد البلاستيكية لأول مرة صادرات المواد البتروكيمياوية لتصبح أكبر مصدر لإيرادات الصادرات غير النفطية. وقد أدى ارتفاع أسعار المواد البلاستيكية وزيادة حجم صادراتها بنسبة 42 بالمائة إلى رفع قيمة صادرات هذه المجموعة بنسبة 79 بالمائة عام 2010 لتبلغ 11,2 مليار دولار من حيث القيمة. أما بالنسبة للبتروكيمياويات، فرغم الارتفاع القوي في أسعار صادراتها إلا أن الزيادة في حجم الكميات المصدرة منها لم تتجاوز 9 بالمائة، مع مراعاة التناقض بين البيانات السنوية والشهرية التي تنشرها مصلحة الإحصاءات والتي لا تزال تظهر المواد البتروكيمياوية كأكبر مصدر للصادرات غير النفطية. وباستبعاد قيمة البتروكيمياويات والمواد البلاستيكية والسلع المعاد تصديرها (البضائع التي يتم نقلها عبر المملكة بقيمة مضافة ضئيلة)، فقد تراجعت قيمة كافة الصادرات غير النفطية المتبقية في عام 2010.

### الصادرات غير النفطية

النسبة المئوية للتغيير بالحجم	النسبة المئوية للتغيير بالقيمة	2010		2009		
		بالحجم (مليون طن)	بالقيمة (دولار)	بالحجم (مليون طن)	بالقيمة (دولار)	
9,4	35,6	23,2	10,7	21,2	7,9	البتروكيمياويات
42,3	79,0	10,1	11,2	7,1	6,3	المواد البلاستيكية
10,0-	3,0	1,8	1,9	2,0	1,9	المعادن
6,3-	17,4-	1,5	5,2	1,6	6,3	إعادة التصدير
8,0	1,0-	9,5	6,8	8,8	6,8	أخرى
13,5	22,8	46,3	35,9	40,8	29,2	الإجمالي

حسب بيانات مصلحة الإحصاءات فقد ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 12 بالمائة العام الماضي لتبلغ 96,7 مليار دولار، وهي أعلى من تلك الواردة في ميزان المدفوعات حيث تتضمن بيانات المصلحة تكاليف النقل والتأمين ورسوم الشحن وهي بنود يتم احتسابها بصورة منفصلة في بيانات ميزان المدفوعات. وظلت الأجهزة والمعدات الإلكترونية

### ميزان الحساب الجاري



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:  
بول غامبل  
رئيس الدراسات والأبحاث  
pgamble@jadwa.com

براد بورلاند،  
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث  
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:  
الهاتف +966 1 279-1111  
الفاكس +966 1 279-1571  
صندوق البريد 60677، الرياض 11555  
المملكة العربية السعودية  
www.jadwa.com



تشكل العنصر الرئيسي للواردات رغم انخفاض قيمتها بنسبة 4 بالمائة العام الماضي جراء تراجع الأسعار (ارتفعت هذه المجموعة بنسبة 7 بالمائة من حيث الحجم).

كما قفزت قيمة واردات المواد الغذائية بنسبة 19 بالمائة لتبلغ 16,9 مليار دولار، إلا أن ارتفاع كميتها بنسبة 11 بالمائة يعني أن تأثير المملكة بارتفاع الأسعار العالمية للأغذية جاء أقل من الكثير من الدول؛ حيث تشير بيانات منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية بنسبة 18 بالمائة في المتوسط خلال العام الماضي، بينما سجلت واردات المعادن والمنتجات ذات الصلة معدلات نمو عالية سواء من حيث الكمية أو القيمة؛ في إشارة إلى أن التراجع في صادرات هذه المجموعة يمثل دليلاً على زيادة الاستهلاك المحلي.

#### الواردات

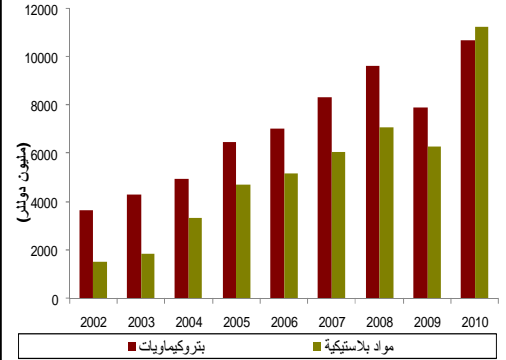
النسبة المئوية للتغيير		2010		2009		
بالقيمة	بالحجم	بالقيمة	بالحجم	بالقيمة	بالحجم	
(مليون طن)	(مليون طن)	(مليون طن)	(مليون طن)	(مليون طن)	(مليون طن)	
7,0	3,9-	2,1	26,4	2,0	27,5	الأجهزة والمعدات
3,7	18,2	1,8	19,6	1,8	16,6	النقل
11,3	18,6	21,3	16,9	19,1	14,2	الأغذية
53,7	25,3	10,2	13,2	6,6	10,5	المعادن
13,2	15,2	23,4	30,8	20,6	26,7	أخرى
<b>17,2</b>	<b>11,8</b>	<b>58,8</b>	<b>106,9</b>	<b>50,1</b>	<b>95,5</b>	الإجمالي

البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية يتم نشرها على أساس شهري لذا تسهل متابعتها طيلة العام، أما البيانات الخاصة بالتجارة غير المنظورة والتي تشمل حساب الخدمات وحساب الدخل الاستثماري وتحولات العاملين الأجانب فلا يتم تحديثها بصورة منتظمة وتوفر البيانات الجديدة أول تفاصيل متكاملة للعام 2010. ظلت مدفوعات حساب الخدمات لعام 2010 دون تغيير عند 65,6 مليار دولار. شكلت مدفوعات الخدمات الحكومية المستوردة، والتي تشمل الدفاع والأمن، أكبر التدفقات إلى الخارج عند مستوى 25,4 مليار دولار بانخفاض نسبته 8 بالمائة عن مستوى عام 2009، جاءت بعدها مدفوعات السفر وهي المبالغ التي يصرفها المواطنون السعوديون على السلع والخدمات لدى وجودهم خارج البلاد بقيمة 21,1 مليار دولار وبارتفاع 3,5 بالمائة.

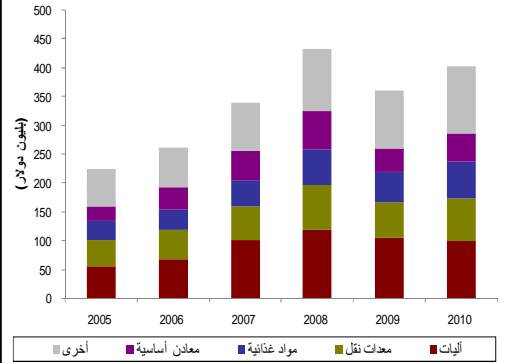
أما عائدات قطاع السفر التي تعكس مدفوعات زوار المملكة فقد بلغت 6,7 مليار دولار العام الماضي مرتفعة بحوالي 12 بالمائة، وذلك بسبب زيادة عدد زوار المملكة فضلاً عن ارتفاع قيمة نفقاتهم نتيجة الحملات الحكومية الرامية إلى تمديد فترة إقامة الحجاج والمعتمرين وجذبهم لزيارة المناطق الأخرى داخل المملكة. وتبين التفاصيل ربع السنوية أن موسم الحج شكّل المصدر الرئيسي للإيرادات كما هو متوقع، حيث نلاحظ أن الإيرادات خلال ربع السنة الذي صادف موسم الحج والذي ظل يتزامن مع الربع الأخير طيلة السنوات القليلة الماضية قد فاق متوسط الإيرادات للآرباع الأخرى من العام بأكثر من الضعف (أنظر الرسم البياني). ويشكّل النقل مصدر آخر من المصادر المهمة لمدفوعات حساب الخدمات حيث بلغت تدفقاته إلى الخارج العام الماضي نحو 12,7 مليار دولار تغطي تكاليف حركة البضائع والأشخاص دون تغيير يذكر على المدفوعات أو العائدات خلال ذلك العام. ولم تظهر عائدات حساب النقل طابع الموسمية الذي اتسمت به إيرادات قطاع السفر حيث أن معظم الإيرادات تأتي من رسوم أجرة الشحن.

ويشتمل حساب الخدمات على بنود أخرى هي خدمات الاتصالات والتشييد والتأمين والخدمات المالية. وتشير البيانات الخاصة بتلك الخدمات إلى حدوث توسع في طاقاتها الإنتاجية، ما يعني انخفاض الواردات وزيادة الصادرات. وقد تسارعت وتيرة التراجع في إجمالي مدفوعات الخدمات المهنية المستوردة خلال الفترة بين عامي 2007 و2010 من 10,6 مليار إلى 8,7 مليار دولار بينما قفزت إيرادات تصدير تلك الخدمات من 0,2 مليار دولار إلى 1,5 مليار دولار خلال نفس الفترة. وسجل بند الخدمات المالية أفضل مستوياته خلال تلك الفترة، حيث هبط الفرق بين المدفوعات والعائدات من 2,5 مليار دولار إلى 83 مليون دولار فقط. وقد فاق النمو السنوي في عائدات خدمات الاتصالات والخدمات المالية مستوى مدفوعاتها في عام 2010، إلا أن النمط الفصلي الوحيد الذي

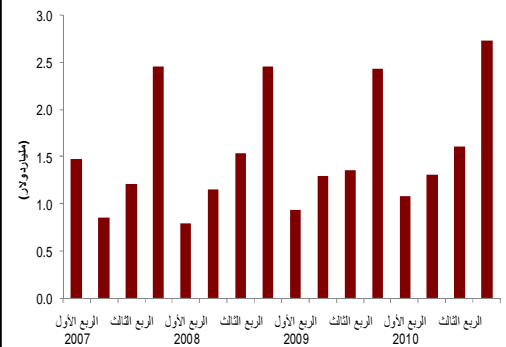
#### صادرات البتروكيماويات والمواد البلاستيكية



#### الواردات



#### إيرادات قطاع السفر





يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه المجموعة هو أن عائدات الاتصالات تبلغ ذروتها خلال موسم الحج بسبب استخدام العدد الكبير من الزوار الأجانب لهواتفهم النقالة طوال فترة تواجدهم في المملكة. ولم تسجل أيًا من تلك الخدمات تباطؤاً خلال الربع الثالث رغم أن هذا الربع عادة ما يشهد تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب فصل الصيف.

### ميزان المدفوعات

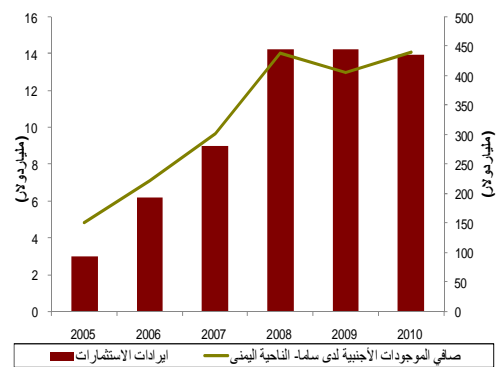
(مليار دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	
214.9	163.1	281.0	205.3	188.2	الصادرات النفطية
36.1	29.1	32.3	27.8	22.6	صادرات أخرى
96.7-	86.4-	100.6-	81.5-	63.0-	واردات
<b>154.3</b>	<b>105.2</b>	<b>212.0</b>	<b>150.6</b>	<b>147.2</b>	<b>الميزان التجاري</b>
66.1-	65.2-	65.9-	46.7-	35.3-	خدمات
10.7-	9.5-	13.3-	7.3-	3.3-	نقل
14.4-	14.4-	9.2-	14.2-	8.2-	سفر
1.9-	1.7-	1.0-	0.6-	0.3-	اتصالات
3.8-	3.3-	4.5-	6.3-	3.2-	تشبيد
1.4-	1.2-	1.7-	1.0-	0.6-	تأمين
0.1-	0.3-	1.1-	2.5-	6.5-	مالية
25.4-	27.6-	25.4-	16.5-	19.8-	حكومية
8.4-	7.3-	9.7-	1.8	6.6	أخرى
6.8	8.6	9.2	6.4	3.8	الدخل
7.5	9.2	9.7	7.0	4.4	دخل استثماري
27.9-	27.7-	23.0-	17.0-	16.8-	تحويلات
26.2-	25.7-	20.9-	15.7-	15.3-	تحويلات عمالة
1.7-	2.0-	2.1-	1.3-	1.5-	أخرى
<b>87.2-</b>	<b>84.3-</b>	<b>79.7-</b>	<b>57.3-</b>	<b>48.3-</b>	<b>بنود غير منظورة</b>
<b>66.8</b>	<b>21.0</b>	<b>132.3</b>	<b>93.3</b>	<b>98.9</b>	<b>ميزان الحساب الجاري</b>
15.4	5.6	27.8	24.3	27.8	(كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي)

هبط الدخل الصافي عام 2010 إلى 6,8 مليار دولار متراجعاً بنسبة 18 بالمائة مقارنة بالعام الماضي. وقد شكلت عائدات الحكومة من حيازاتها من الديون والأسهم الخارجية المصدر الرئيسي للدخل الذي بلغ إجماليه نحو 14 مليار دولار عام 2010، مسجلاً تغيراً طفيفاً مقارنة بمستوى عام 2009. بالرغم من أن إجمالي الموجودات الأجنبية سجل ارتفاعاً طفيفاً، لكن هذا الارتفاع قابله على الأرجح انخفاض مواز في عائدات سندات الحكومة الأمريكية (نعتقد أن معظم الاحتياطيات الأجنبية السعودية مستثمرة في سندات الحكومة الأمريكية). وقد ارتفع عائد دخل الاستثمارات المباشرة (توزيعات الأرباح) التي حققها المواطنون السعوديون من شركات خارجية العام الماضي إلى 3 مليار دولار، لكن تقل هذه العوائد عن أعلى مستوياتها على الإطلاق كانت قد سجلتها عام 2007 والتي بلغت 3,7 مليار دولار نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية. بالمقابل، سجلت مدفوعات الدخل الاستثماري المباشر رقماً قياسياً بلغ 9,9 مليار دولار كدليل على تنامي المساهمة الأجنبية في الاقتصاد السعودي. ويعود الانخفاض في صافي الدخل إلى التراجع الحاد في عوائد الاستثمارات الأخرى، مثل مدفوعات الفائدة على القروض رغم أن سبب هذا التراجع غير واضح.

تمثل التحويلات المالية للعاملين الأجانب أكبر بنود حساب التحويلات الجارية، وكان النمو في تحويلات العاملين الأجانب قد سجل تراجعاً حاداً العام الماضي عندما هبط إلى 1,9 بالمائة فقط مقارنة بمتوسط نمو بلغ 17 بالمائة للسنوات الأربع الماضية، ولم يتضح بعد السبب وراء هذا التراجع وإن كان النمو ظل يتسم بالتذبذب طيلة الفترة الماضية. وليس هناك دليل على حدوث تراجع في معدل زيادة أعداد العمالة الأجنبية العام الماضي أو انخفاض في مرتباتهم. (بقية الموضوع في الصفحة رقم 8)

### إيرادات الاستثمارات





## موجز التطورات الاقتصادية

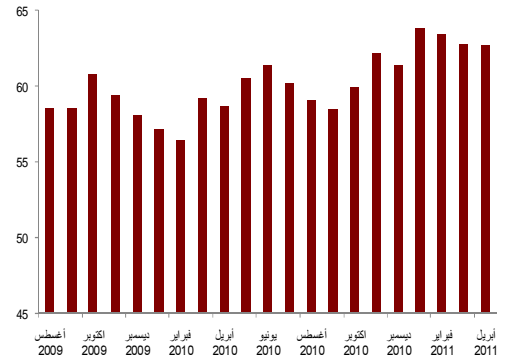
لا يزال مؤشر مدراء المشتريات يؤكد على النمو القوي لاقتصاد المملكة، رغم أن قراءة المؤشر تراجعت بدرجة طفيفة في أبريل إلى 62,7 نقطة. ويشير الرقم فوق مستوى 50 نقطة إلى توسع الاقتصاد ويشير إلى توسع قوي إذا ما تجاوز مستوى 60 نقطة. وقد جاء مؤشر مدراء المشتريات للمملكة ضمن أعلى المستويات لقائمة ضمت أكثر من 20 دولة شملها المسح. وكانت النتائج الجيدة لمؤشر مدراء المشتريات قد بدأت قبل الإعلان عن المراسيم الملكية وتعززت طوال فترة القلاقل التي تشهدها بعض دول المنطقة. ورغم عدم توفر بيانات كافية عن الفترة الماضية لتحديد العلاقة بين مؤشر مدراء المشتريات ونمو الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي في المملكة، إلا أن الأرقام المرتفعة حتى اللحظة الحالية من العام تتماشى مع توقعاتنا بأن يرتفع نمو القطاع غير النفطي هذا العام إلى 4,2 بالمائة مقارنة بنمو بلغ 3,7 بالمائة عام 2010.

ارتفع التضخم في أبريل لأول مرة منذ ثمانية أشهر ليبلغ 4,8 بالمائة جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ونتوقع أن تظهر قريباً تأثيرات الإنفاق الكبير الناجم عن المكافآت لموظفي الدولة التي لم تنعكس بعد على مستوى التضخم. كذلك تشير مكونات مؤشر مدراء المشتريات التي تقيم تكاليف المشتريات وتكاليف المدخلات الانتاجية إلى ضغوط تضخمية قادمة في الطريق. لكن من ناحية أخرى، نتوقع أن يؤدي التحسن الأخير في قيمة الدولار (الذي ارتفع بنسبة 4 بالمائة على أساس السعر التجاري المرجح حتى الآن هذا الشهر) بالتزامن مع تواصل انخفاض أسعار السلع (تراجع مؤشر رويترز لأسعار السلع بنسبة 9,1 بالمائة حتى الآن هذا الشهر) إلى كبح معدلات التضخم. وبناءً عليه، فإننا نبقى على توقعاتنا بشأن متوسط التضخم لهذا العام عند 5,5 بالمائة.

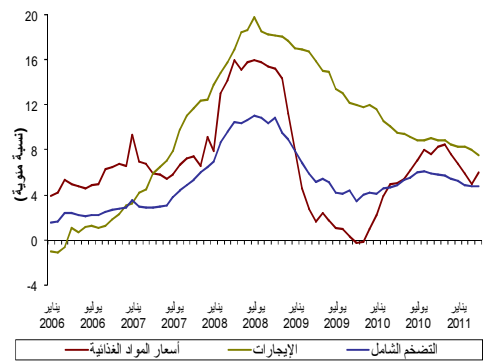
ظلت مبيعات الأسمنت مرتفعة رغم انخفاضها الطفيف في أبريل، وبما أن مارس هو الشهر الذي تبلغ فيه مبيعات الأسمنت ذروتها فإن انخفاض المبيعات بنسبة 3,5 بالمائة لا يعتبر أمراً مستغرباً. رغم ذلك، بلغت حجم مبيعات الأسمنت في أبريل 4,2 مليون طن بحيث فاقت مستواها خلال نفس الشهر من عام 2010 بنحو 16 بالمائة وسجلت أعلى نمو على أساس المقارنة السنوية منذ مارس 2010. ونستبعد أن تكون أعمال البناء ضمن برنامج تشييد 500,000 وحدة سكنية بموجب المراسيم الملكية الأخيرة قد بدأت، لذا فإن ارتفاع مبيعات الأسمنت الحالي يعود إلى تواصل الإنفاق على تنفيذ مشاريع التشييد الحكومية. ويلاحظ أن نمو المبيعات على أساس المقارنة السنوية جاء أعلى لدى الشركات المتمركزة حول الرياض؛ في حين سجلت الشركات العاملة في المنطقة الشرقية نمواً أقل بدرجة ملحوظة.

سجلت الصادرات غير النفطية مستوى قياسياً جديداً في مارس بقيمة بلغت 3,7 مليار دولار متخطية بدرجة كبيرة رقمها القياسي السابق في أكتوبر 2010. وقد حققت كلاً من البتروكيماويات والمواد البلاستيكية ارتفاعات قياسية جديدة. وخلافاً لما جاء في البيانات السنوية التي نشرتها مصلحة الإحصاءات العامة شكلت البتروكيماويات أكبر مصدر للصادرات غير النفطية حسب البيانات الشهرية، وإن كان تقدمها على المواد البلاستيكية في مارس لم يتجاوز 100 مليون دولار. ويمثل ارتفاع الأسعار العالمية لهاتين السلعتين السبب الرئيسي وراء زيادة قيمة الصادرات غير النفطية. كذلك قفزت الواردات في مارس إلى 9,3 مليار دولار جراء ارتفاع جميع فئات الواردات، لكنها، عكس الصادرات غير النفطية، لا تزال دون مستواها قبيل الأزمة المالية العالمية.

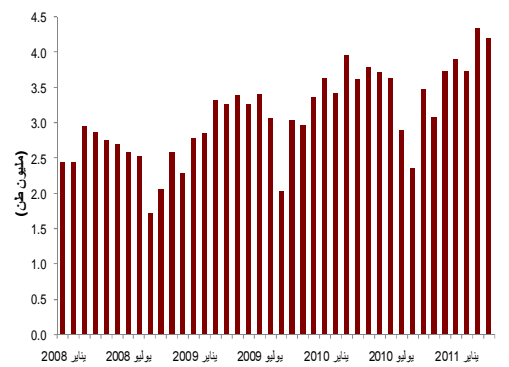
### مؤشر مدراء المشتريات



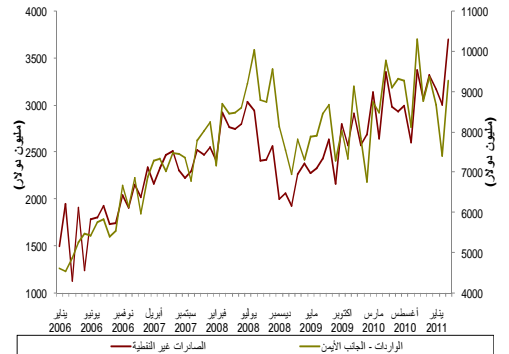
### التضخم



### مبيعات الأسمنت



### الواردات والصادرات غير النفطية





## موجز سوق الأسهم

ظل مؤشر سوق الأسهم السعودي "تاسي" يتحرك في نطاق ضيق طيلة الشهر الماضي، حيث فلت من التراجعات التي طالت معظم الأسواق العالمية والكثير من أسعار السلع بسبب ارتفاع مستوى الحذر من المخاطر الذي نجم عن تجدد المخاوف بشأن مشاكل الديون السيادية في منطقة اليورو من ضمن عوامل أخرى. وقد استفاد سوق الأسهم من الإنفاق الحكومي الضخم الذي تضمنته المراسيم الملكية الأخيرة، سواء من خلال تحسين الملامح المستقبلية للكثير من الشركات أو عبر ضخ الأموال التي جاءت من المكافآت التي منحها الملك إلى موظفي الحكومة. ويعتبر "تاسي" السوق الوحيد في المنطقة الذي تفوق قيمته حالياً مستواه عند نهاية العام الماضي، مرتفعاً بنسبة 1,4 بالمائة، مقارنة بانخفاض بنفس الحجم في الأسواق الأوروبية الرئيسية حتى الآن هذا العام، لكنه لا يزال دون مستويات الأسواق الأمريكية التي ارتفعت بنسبة 5 بالمائة.

سجلت تداولات المستثمرين السعوديين الأفراد قفزة كبيرة الشهر الماضي، حيث شكلت نحو 90 بالمائة من إجمالي قيمة التداولات وهي أعلى نسبة منذ أكتوبر 2009. ويعود هذا الارتفاع إلى إقدام بعض المواطنين على توجيه جزء من المكافآت التي منحت إلى منسوبي القطاع العام وبعض موظفي القطاع الخاص إلى سوق الأسهم. كما حققت المبيعات والمشتريات على حد سواء أعلى مستوياتهما على مدى 18 شهراً، وظل المستثمرون السعوديون الأفراد أكبر البائعين من حيث صافي المبيعات (بلغ الإجمالي 4,1 مليار ريال)، وجاءت أحجام التداول مرتفعة حتى اللحظة من شهر مايو في إشارة إلى أن المستثمرين الذين تحمسوا للعودة إلى السوق ربما قرروا البقاء فيه.

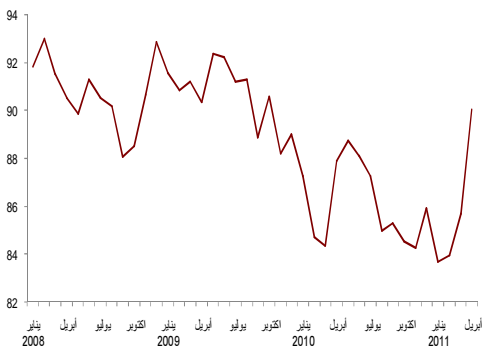
الزيادة في مساهمة الأفراد السعوديين في سوق الأسهم رافقتها زيادة كبيرة في التداولات بغرض المضاربة، حيث يوفر حجم التداول في شركات قطاع التأمين مؤشراً هاماً على عمليات المضاربة في السوق، بسبب قلة عدد الأسهم الحرة القابلة للتداول (ليست مجمدة لدى مستثمرين استراتيجيين) في معظم شركات التأمين، ما يعني أن بيع أو شراء كمية محدودة من الأسهم يكون له تأثير كبير على الأسعار. فعلى سبيل المثال، رغم أن قطاع التأمين كان يعادل فقط 1,8 بالمائة من قيمة السوق في أبريل نجده قد استحوذ على 22,1 بالمائة من إجمالي التداول. وقد شكلت شركات التأمين حتى هذه اللحظة من الشهر الجاري ما يعادل 12,7 من إجمالي التداول.

سجل صافي تدفقات المستثمرين الأجانب إلى سوق الأسهم من خلال اتفاقيات مبادلة في أبريل أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2010، وفاق صافي التدفقات الذي بلغ 517 مليون ريال جميع الشهور في عام 2010 باستثناء شهرين فقط. ورغم عدم التعويض الكامل للتدفقات الكبيرة التي خرجت من السوق في يناير، إلا أن التدفقات التي دخلت خلال الشهور الأخيرة تشير إلى أن المستثمرين الأجانب على قناعة بأن الاضطرابات التي تشهدها بعض دول المنطقة لا تقلل كثيراً من جاذبية الشركات المدرجة في السوق السعودي. ونتيجة لتزايد التداول من قبل المستثمرين السعوديين الأفراد فقد شكلت تداولات المستثمرين الأجانب الشهر الماضي نسبة 1 بالمائة فقط من إجمالي قيمة التداولات في السوق، مسجلة أدنى نسبة لها منذ ديسمبر 2009.

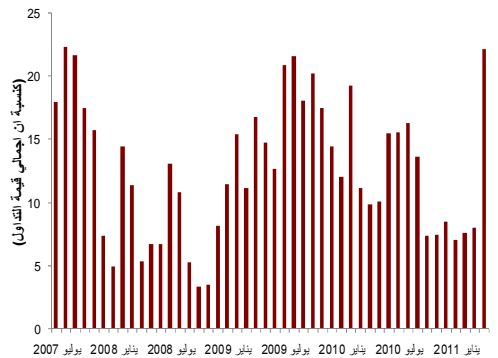
### مؤشر "تاسي"



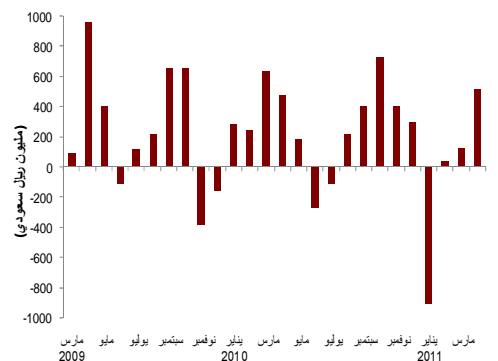
### نسبة تداولات المستثمرين السعوديين الأفراد



### النسبة المئوية للتداولات في شركات التأمين



### صافي تدفقات المستثمرين الأجانب إلى السوق





## موجز أسواق النفط

استقرت أسعار النفط بعد تراجعها الحاد في مطلع الشهر الجاري وشهد 5 مايو أكبر تراجع يومي عندما هبط خام غرب تكساس بحوالي 8,2 دولار للبرميل (8,9 بالمائة) وخام برنت بحوالي 7 دولارات للبرميل (5,7 بالمائة)، ولامست أسعار كلا الخامين أدنى مستوياتها منذ مطلع فبراير في وقت لاحق من الشهر قبل أن ترتد صاعدة بصورة تدريجية. وقد جاء التراجع نتيجة للتغير المفاجئ في ثقة المستهلك نجم عن تجدد المخاوف بشأن الديون السيادية في منطقة اليورو وضعف البيانات الاقتصادية وكذلك تشديد السياسات الاقتصادية لدول الأسواق الناشئة وهي عوامل أثرت أيضاً على أسعار السلع الأخرى وأسعار الأسهم وأسعار الصرف. ونعتقد أن أسعار النفط قد بلغت أعلى مستوياتها بتلك الارتفاعات وربما لا ترتفع أكثر من ذلك خلال هذا العام، ما لم يطرأ تدهور كبير في الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة حالياً.

في خطوة نادرة دعت وكالة الطاقة الدولية في منتصف مايو مصدري النفط إلى زيادة الإنتاج لتفادي ارتفاع الأسعار إلى مستوى ربما يهدد نمو الاقتصاد العالمي، وكان إنتاج أوبك قد شرع في الانخفاض قبيل تفاقم النزاع في ليبيا. ورغم أن الدول التي تتمتع بطاقة إنتاجية احتياطية (المملكة بصفة أساسية) قد رفعت من حجم إنتاجها عندما خرج النفط الليبي من السوق، إلا أن مزيج الخامات الجديدة كان يختلف عما كانت تنتجه ليبيا لذا لم تتقبله المصافي، ما أدى إلى تراجع حجم الإنتاج مرة أخرى. جاءت التقديرات المستقلة بشأن إنتاج أوبك متباينة بطريقة غير مألوفة خلال الأشهر الأخيرة، كما أن المصدر الوحيد الموثوق وهو المبادرة المشتركة لبيانات النفط التابعة لندوة الطاقة الدولية لا يملك بيانات لفترة ما بعد مارس. ونعتقد أن المملكة ستلجأ إلى رفع إنتاجها تبعاً لظروف السوق، ولا نرجح إقرار زيادة رسمية في حصص الإنتاج لدول أوبك خلال اجتماع المنظمة القادم في 8 يونيو.

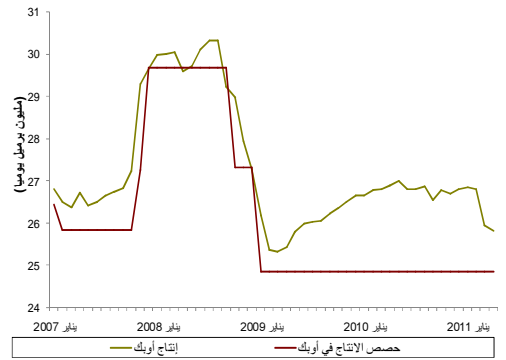
ورغم تراجع الإنتاج منذ بداية العام إلا أن المخزونات لا تزال ضخمة، حيث أن إجمالي المخزونات التجارية حسب بيانات منظمة الطاقة الدولية يكفي لتغطية الطلب المستقبلي لفترة 58,8 يوماً بما يتسق مع متوسط التغطية للعام الماضي. وتشير أحدث البيانات الصادرة من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مخزونات النفط الخام ظلت ترتفع حتى مطلع مايو ثم استقرت في الأسبوع الثاني من الشهر مسجلة أعلى مستوى لها على مدى عامين. وتمشياً مع النمط الموسمي للمخزونات الأمريكية فقد جاء الارتفاع الذي بدأ منذ نهاية العام الماضي واستمر حتى منتصف مايو على غرار نمط عام 2010 سواء من حيث القيمة المطلقة أو كنسبة مئوية. ومع دخول موسم الصيف في أمريكا حيث يكثر السفر بالسيارات، يرجح أن تتخذ المخزونات مساراً هابطاً خلال الأشهر القادمة.

يؤثر ارتفاع أسعار النفط على حجم الطلب وإن كان من الصعب تحديد مدى ذلك، وقد عدلت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها حول الطلب العالمي على النفط بخفضه من 1,5 مليون برميل يومياً حسب تقديراتها لأبريل إلى 1,3 مليون برميل يومياً حسب تقديراتها لماريو، رغم أن المستوى المعدل يأتي على غرار ما توقعته نهاية العام الماضي. أما أوبك فقد أقيمت على توقعاتها حول نمو الطلب في مايو دون تغيير عند مستوى 1,4 مليون برميل يومياً بما يقل بدرجة طفيفة عن تقديراتها في ديسمبر 2010 البالغة 1,5 مليون برميل في اليوم. ويتضح تأثير ارتفاع الأسعار بصورة جلية على حجم الطلب في الولايات المتحدة التي يعتبر المستهلك فيها أكثر انكشافاً أمام اتجاهات الأسعار العالمية مقارنة بالدول الأخرى التي تتحكم مؤسساتها في أسعار التجزئة أو تلك التي تفرض ضرائب مرتفعة على الوقود. وتشير آخر البيانات إلى أن نمو مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة سجل في أبريل أدنى مستوياته على مدى تسعة أشهر، في حين تشير تقديرات وزارة التجارة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي على الجازولين في أبريل فاق مستوى الإنفاق خلال نفس الشهر من عام 2010 بنحو 8 مليار دولار.

### أسعار النفط



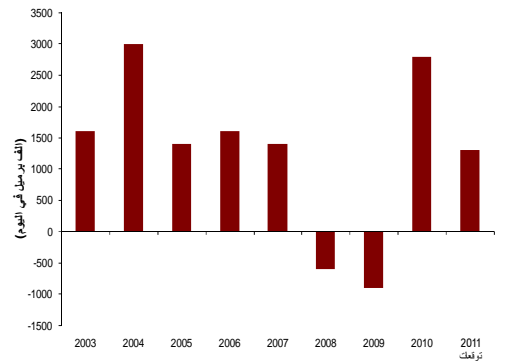
### إنتاج أوبك



### مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



### نمو الطلب العالمي على النفط







البيانات الأساسية

2012 توقعات	2011 توقعات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
<b>الناتج الإجمالي الاسمي</b>									
1948	1951	1630	1397	1786	1443	1336	1183	939	(بليون ريال سعودي)
519.6	520.3	434.7	372.7	476.3	384.7	356.2	315.3	250.3	(بليون دولار أمريكي)
-0.1	19.7	16.6	-21.8	23.8	8.0	12.9	26.0	16.7	(معدل التغير السنوي)
<b>الناتج الإجمالي الفعلي</b>									
(معدل التغير السنوي)									
-0.2	8.9	2.1	-7.6	4.2	-3.6	-0.8	6.2	6.7	القطاع النفطي
5.0	4.2	3.7	2.7	4.6	5.5	6.1	5.8	5.3	القطاع الخاص غير النفطي
5.0	5.0	5.9	5.2	3.7	3.0	3.1	4.0	3.1	القطاع الحكومي
3.5	5.6	3.8	0.2	4.2	2.0	3.2	5.6	5.3	معدل التغير الكلي
<b>المؤشرات النفطية (متوسط)</b>									
89.0	93.0	79.5	62.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	خام غرب تكساس القياسي (دولار/ برميل)
89.0	95.8	77.7	60.5	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.7	8.8	8.2	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
<b>مؤشرات الميزانية العامة</b>									
(بليون ريال سعودي)									
833	916	735	510	1101	643	674	564	392	إيرادات الدولة
777	821	627	596	520	466	393	346	285	منصرفات الدولة
56	95	109	-87	581	177	280	218	107	الفائض/العجز المالي
2.9	4.9	6.7	-6.2	32.5	12.2	21.0	18.4	11.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
160	160	167	225	237	267	366	475	614	الدين العام المحلي
8.2	8.2	10.2	16.1	13.3	18.5	27.4	40.2	65.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
<b>المؤشرات النقدية (متوسط)</b>									
(معدل التغير السنوي)									
4.0	5.5	5.3	5.1	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	التضخم
3.00	2.25	2.00	2.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد
(نسبة مئوية سنوية)									
<b>مؤشرات التجارة الخارجية</b>									
(بليون دولار)									
225.6	267.9	214.9	163.1	281.0	205.3	188.2	161.6	110.4	عائد صادرات النفط
268.5	306.9	251.0	192.2	313.4	233.1	210.9	180.4	125.7	عائد الصادرات الإجمالي
121.2	108.3	96.7	86.4	100.6	81.5	63.0	53.8	41.1	الواردات
147.2	198.6	154.3	105.8	212.7	151.6	147.8	126.6	84.6	الميزان التجاري
67.2	117.2	66.8	22.8	132.3	93.3	98.9	90.0	51.9	ميزان الحساب الجاري
12.9	22.5	15.4	6.1	27.8	24.3	27.8	28.5	20.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
655.2	605.2	520.3	474.2	502.0	359.8	273.4	195.5	127.9	الإحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
<b>المؤشرات الاجتماعية والسكانية</b>									
(مليون نسمة)									
28.8	27.9	27.1	26.3	25.5	24.8	24.1	23.4	22.7	تعداد السكان
10.5	11.0	10.2	10.5	9.8	11.0	12.0	11.5	11.0	معدل العطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
18040	18625	16017	14158	18651	15523	14806	1350	11039	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2011 - 2012. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



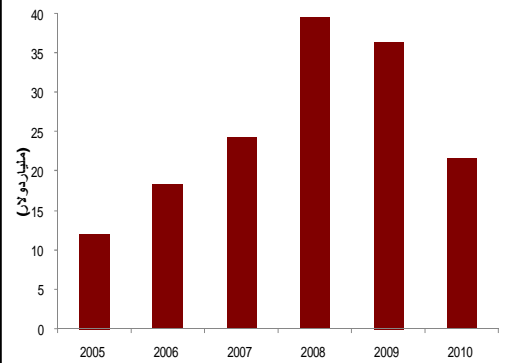
(تكملة الموضوع على الصفحة رقم 3)

ورغم هذا التباطؤ فقد بلغت التحويلات الخارجية للعاملين الأجانب نحو 26,2 مليار دولار عام 2010، أي بمتوسط يومي قدره 72 مليون دولار.

سجل الحساب الرأسمالي والمالي الذي يقيس تدفق الاستثمارات والاحتياطات عجزاً كبيراً عام 2010 بسبب التغيرات في احتياطات المملكة، فقد أدى استخدام الإيرادات التي لم تنفق محلياً في شراء موجودات أجنبية عام 2010، كما حدث في معظم السنوات القليلة الماضية، إلى زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الخارج من الحساب الرأسمالي للمملكة. وكان الحساب الرأسمالي قد سجل فائضاً في عام 2009 بسبب السحب من الاحتياطات الخارجية لتمويل الإنفاق المحلي.

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى المملكة هبوطاً حاداً عام 2010 لتبلغ 21,6 مليار دولار منخفضة بنسبة 40 بالمائة عن مستواها عام 2009. ويعزى هذا الهبوط إلى تدني التدفقات إلى الداخل إلى مستوى 4,7 مليار دولار خلال النصف الأول من العام، والتي تعتبر أدنى مستوى للتدفقات حتى الآن مقارنة بكافة فترات الستة أشهر الأولى من العام منذ بدء نشر هذه البيانات (عام 2006). وقد ارتفعت التدفقات إلى الداخل خلال النصف الثاني وبلغت 8,3 مليار دولار في الربع الأخير. وبصفة عامة، يمكن القول أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي مجزأة لأنها مرتبطة بمشاريع معينة. وبما أن هناك تداخل بين وقت اتخاذ قرار الاستثمار ووقت تنفيذ الدفعات، فإن التراجع خلال النصف الأول من العام الماضي ربما يكون من مخلفات الأزمة المالية العالمية عندما بلغت التدفقات إلى الداخل ذروتها في الربع الأخير من عام 2008 إبان تفاقم الأزمة المالية.

### التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة



### إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخالق ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساهلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.